

كسر القواعد

استنتج رؤساء فريق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، الذي تتزعمه السي آي آيه، في أوائل العام 2004، على وجه التقريب، أن العراق لم يكن يمتلك أسلحة نووية، أو بيولوجية، أو كيميائية. تبين، في نهاية المطاف، أن المختبرات - التي زعم تشيني، وغيره من أعضاء إدارة بوش، أنها تمثل منشآت لإنتاج العناصر البيولوجية والكيميائية - لم تكن سوى محطات اختبارات زراعية، ومراكز بحوث طبية متداعية.

امتلك العراق، بكل الأحوال، بلا أدنى ريب، المعرفة المتعلقة بتصنيع الأنتراكس، وغاز الأعصاب، وقنبلة نووية بدائية. انخرط المئات من العلماء العراقيين في مشروعات تسليح سرية، طويلة سنوات حكم صدام الأربع والعشرين، وكانوا لا يزالون في الجوار، يعيش العديد منهم بهدوء، برفقة عائلاتهم، فيما منحتهم الحكومة من منازل. تم القبض على بعضهم من قبل السي آي آيه والجيش الأمريكي، بينما استجوب العديد وأطلق سراحهم، في حين لم يخضع البقية للاستجواب على الإطلاق.

بقي القسم الأكبر من العلماء العراقيين، الذين أحل سبيلهم، عاطلين عن العمل. كانت هيئة التصنيع العسكري، التي وظفت المئات من علماء الأسلحة، قد حلت بقرار من جيرى بريمر. تلقى البقية - ممن عملوا، قبل الحرب، مع الشركات المدارة من قبل الدولة، غطاءً لأنشطتهم الحقيقية - رواتبهم الشهرية ذاتها، بوصفهم موظفين حكوميين، ولكنها لم تكن تقارن، بكل الأحوال، بما كانوا يحصلون عليه من تعويضات، خارج إطار القانون، من قبل حكومة صدام.

لم يكن العلماء راضين، بكل الأحوال، بوجود الرواتب، أو الافتقار إليها. تملكهم القلق من عدم الحصول على وظائف ثانية، والعجز عن إعالة عائلاتهم. اتصل بعضهم بالحكومة الإيرانية، التي تواصلت، بدورها، مع علماء آخرين. امتلكت إيران

المال والرغبة في زيادة عدد العاملين لديها من علماء الأسلحة، كما غيرها من الدول المارقة، التي بدأ عملاؤها في استمزاج آراء العلماء العراقيين.

كانت آن هارينغتون، المدير المساعد لمكتب الحد من خطر الانتشار النووي، التابع لوزارة الخارجية، أول من حذر من الخطر الذي يجسده العلماء العراقيون المستأثرون، بعد سقوط بغداد بمرحلة وجيزة. سبق لهارينغتون العمل بصورة مكثفة مع علماء أسلحة سوفيت سابقين في تسعينيات القرن المنصرم. أخبرت الأخيرة زملاءها في وزارة الخارجية بضرورة تواصل الولايات المتحدة مع العلماء العراقيين، عبر منحهم الوظائف الجديدة والتعويضات الإضافية، ناهيك عن مساعدتهم على استعادة تقديرهم الذاتي، عبر تزويدهم بالمال؛ بغية الانضمام إلى المنظمات المهنية، وتلقي النشرات العلمية، وحضور المؤتمرات الدولية. رفض رؤساء هارينغتون مطالبها، بحسب ما استذكرت، قائلين: «لا تفكري بذلك، إذ ليس مطروحاً على الطاولة، لا دور لوزارة الخارجية فيما يتعلق بتلك المسألة».

طالب البنتاغون بتولي مهمة التعامل مع العلماء العراقيين، ولم يكن ينظر إليهم بكثير من الإيجابية. ما ارتأى مسؤولو وزارة الدفاع فيهم سوى شركاء لصدام في جرائمه، وقد كان الأحرار منهم محظوظين، في نظر أولئك المسؤولين، لعدم اعتقالهم من قبل القوات الأمريكية.

رفضت هارينغتون الاستسلام بكل الأحوال. لطالما اتخذت الخارجية قدم السبق في إدارة برامج الحد من الانتشار، ولم تكن هارينغتون مستعدة للتخلي عن ذلك الدور لمصلحة البنتاغون، الذي يرفض، على وجه الخصوص، التقرب من العلماء العراقيين. لجأت الأخيرة إلى مجلس الأمن القومي، الذي وافق، في أواخر حزيران/ يونيو 2003، على السماح لوزارة الخارجية بالعمل مع علماء الأسلحة العراقيين. بات فريق الوزارة جاهزاً للمغادرة، بحلول تموز/ يوليو، ليرفض البنتاغون السماح بذلك. ما فتئ مسؤولو وزارة الدفاع يخرجون بحجج جديدة لمنع فريق الخارجية من المغادرة. لم يمثل ذلك في نظر هارينغتون، سوى «إستراتيجية محكمة لإضاعة الوقت».

وصل المسؤول عن الفريق إلى بغداد، في نهاية المطاف، في كانون الثاني/يناير 2004، بعد ما يزيد على ستة الأشهر من تقديم هارينغتون عرضها. دعي الرجل أليكس ديغان، وقد جاء في مهمة غير متوقعة للتواصل مع رجال امتهنوا صناعة الأسلحة المميتة، طلباً للرزق.

بلغ ديغان الرابعة والثلاثين من العمر، وقد كان بدين الجسد، ذا شعر بني أشعث، يرتدي ما هو مجعد من القمصان. حاز الرجل على شهادة الدكتوراه في بيولوجية الثدييات، ناهيك عن شهادة في الحقوق. سكن ديغان مدغشقر ثلاث سنوات، دارساً حيوانات الليمور (من فصيلة القردة)، وقد كان يمضي سنتين زميلاً للجمعية الأمريكية لتطوير العلوم في وزارة الخارجية، حيث كان يفترض أن تركيزه سينصب على قضايا الحوار. تم تعيين الرجل، عوضاً عن ذلك، في مكتب شؤون الشرق الأدنى، ليطالب بالعمل على ما يتراوح بين الاتجار بالبشر وتمويل المنظمات الإرهابية. بلغ الإحباط من ديغان مبلغه، مع تحرير بغداد، ليطالب بالتوجه إلى العراق، ملتسماً المغامرة على أقل تقدير. أوصى أحد زملاء هارينغتون، من دارسي بيولوجية الثدييات على حد سواء، بإرسال ديغان إلى بغداد لافتتاح «مركز للعلوم»، حيث يمكن للعراقيين، العاملين في السابق على برامج التسليح، أن يتفاعلوا مع بعضهم بعضاً، ناهيك عن الاطلاع على ما هو جديد من الوظائف. تحدث ديغان، بذلك الصدد، قائلاً: «استند الأمر برمته إلى الحقيقة المتمثلة في دراسة كل منا الحيوانات المرضعة، التي تملك عدداً معيناً من عظام الأذان».

ذكرني ديغان بجيم أوتويل، رجل الإطفاء الذي أضحي وزيراً مؤقتاً للعمل والشؤون الاجتماعية. لم تخول سيرتا الرجلين الذاتيتان عملهما فيما شغلاه من وظائف، ولكنهما اتسما بكثير من الجرأة، ناهيك -وهو الأهم- عن عدم اكتراثهما للاعتبارات السياسية، ليوثنا بما هو واقعي من الحلول لإنجاز المهام.

لم يكن ذلك يعني، في نظر ديغان، سوى كسر القواعد.

تبين للرجل، فيما بعد، أن المنطقة الخضراء تمثل أكثر ما قصده من الأماكن عدائية في بغداد. لم يجسد ديغان، في نظر صائدي الأسلحة المنتمين إلى السي آي

ايه، ووزارة الدفاع، سوى أحد الجهلة، من فاعلي الخير، الذين يعتدون على مجالهم. لم ينو فريق السي آي ايه تقديم العون للرجل، بالرغم من ميزانية مليوني الدولار التي يملكها، ورسالة كولين باول التي تنص على إيلائه مسؤولية إدارة برنامج حكومة الولايات المتحدة لإعادة توجيه العلماء العراقيين. خصص لديغان مكان للإقامة ومكتب في القصر، ليتم إعلامه بعدم الانتماء إلى فريق سلطة الائتلاف المؤقتة.

تلقى ديغان رداً يتمثل في «عدم صلاحية بطاقته الائتمانية في هذا المكان»، حين قصد مكتب السلطة للمحاسبة؛ بغية الحصول على مبلغ ضئيل من المال. أخبر المحاسب الرجل بأن سلطة الائتلاف المؤقتة تمثل كياناً تابعاً لوزارة الدفاع، وأنه لا يستطيع منح أي قدر من المال لرجل وزارة الخارجية، وإن احتوت خزانة القصر على ملايين الدولارات. عقب ديغان قائلاً: إن تلك تمثل أموال دافعي الضرائب جميعاً، ليخبروه بعدم أهمية ذلك بالنسبة لهم.

استقل الرجل -اليأس للحصول على المال بغية الانطلاق- إحدى الطائرات العسكرية إلى الكويت، قبل التوجه إلى السفارة الأمريكية هناك، حيث كانت رسالة باول، التي بحوزته، تعادل بطاقة ائتمان بلاتينية. عمد ديغان إلى سحب خمسين ألف دولار، ليضعها في حقيبة ظهره، ويقفل عائداً إلى بغداد. تابع الرجل العمل بالطريقة ذاتها، من وقت لآخر، ليخرج بما هو أقل وطأة من الحلول: إرسال الأموال من واشنطن إلى بنك كويتي، قبل تحويلها إلى أحد بنوك بغداد. نجح الأمر إلى أبعد الحدود، قبل اكتشافه من قبل أحد محاسبي السلطة، ليعمد إلى تحذير ديغان من التعرض لخطر السجن، جراء خرق القوانين الفيدرالية. أخبر المحاسب ذاته ديغان -بعد مضي أسبوع- بحاجته لإرسال الأموال، بالطريقة ذاتها، إلى السفارة الأمريكية في بغداد، التي ستحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/ يونيو. خاطبه الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «أخبرني كيف قمت بذلك. سننقل الطريقة عنك».

لم يتسم أي من الأمور بالبساطة لرجل وزارة الخارجية في مدينة الزمرد. رفضت هالبرتون إصلاح عربته؛ لأنه لم يكن يدير أياً من برامج سلطة الائتلاف المؤقتة. اضطر ديغان، من ثمّ للسفر إلى الكويت مجدداً؛ بغية إحضار عدد من قطع الغيار.

توسل ديغان إلى حراس الأمن الأمريكيين، في المنطقة الخضراء، لمساعدته على تدريب من استخدمهم من العراقيين لحراسة مركز العلوم، فيما يتعلق بالكشف عن السيارات المفخخة، وتفتيش الزائرين. وافق أحد الحراس الأمريكيين، في نهاية المطاف، شريطة إحضار ديغان مرآة كبيرة الحجم، من خارج المنطقة الخضراء، لتمكين الحارس من مشاهدة جسد صديقه العراقية، في أثناء مطارحتها الغرام في مقطوره، ليعمد ديغان إلى تلبية طلبه في اليوم ذاته.

توافرت الأسلاك الشائكة بغزارة داخل المنطقة الخضراء، ليقابل طلب ديغان بالرفض، حين سأل الحصول على القليل منها لإحاطة مركز العلوم. تفاوض ديغان مع المسؤول عن توزيع الأسلاك الشائكة، ليوافق الأخير على منحه إياها، شريطة الحصول على طقم من آنية المائدة الفضية، من أحد قصور صدام. قصد ديغان السوق، بالنتيجة، ليلبي طلب الرجل بعد كثيرٍ من العناء.

لم تكن تلك الصعوبات تذكر، بكل الأحوال، بالمقارنة مع المعارضة التي أبدتها مجموعة مسح العراق، فريق البحث عن الأسلحة، بقيادة السي آي آيه. رفض قادة المجموعة مطلب ديغان، حين سألهم اقتراح أسماء عدد من العلماء العراقيين؛ بغية دعوتهم للمشاركة في المركز، ليعمد الرجل إلى اختيارهم بنفسه. تضمنت لائحة ديغان، بعد وقت قصير، العشرات من العلماء العراقيين، بمن فيهم أحد علماء الأحياء المجهرية البارزين. استدعي الرجل إلى اجتماع عاجل، بعد اطلاع مجموعة مسح العراق على اتصالاته، ليصرخ أحد أعضائها البارزين في وجهه، قائلاً: «تراجع، تمثل هذه منطقتنا».

أنحى أحد أعضاء المجموعة الآخرين بديغان جانباً - بعد مضي بضعة أيام - ليخاطبه قائلاً: «يجدر بك الحذر. تعد هذه منطقة حرب، ويمكن لأي شيء أن يحدث».

بدأ ديغان في حمل مسدس، من عيار 9 ملم، ناهيك عن بندقية آلية من طراز «إي كي 47». خشي الرجل مواطنيه الأمريكيين، داخل مدينة الزمرد، بما لا يفتقر إلى التفرد، بما يفوق المتمردين العراقيين.

لم ينجح ديغان في افتتاح مركز العلوم - قبل تسليم السيادة، فحسب، بالنظر إلى مخالفة طريقته أسلوب المنطقة الخضراء - بل افتتح ما نجح على الفور من المعاهد. اتسم المركز، الواقع في إحدى الفيلات القريبة من جامعة بغداد، بما يفوق منشآت سلطة الائتلاف جميعها من بذخ. ابتاع الرجل طاولة مؤتمرات ضخمة مصنوعة من خشب الكرز، ناهيك عن تزويد المبنى بالمقاعد الجلدية الفاخرة، والحواسيب المتطورة، وخدمة الإنترنت السريعة. فاقت الرواتب الشهرية التي عرضها ديغان على العلماء، علاوة على ذلك، بدرجة كبيرة، ما كانوا يتقاضونه من حكومتهم. حاز العلماء العراقيون على النجاح والمؤهلات العلمية العالية، وقد لقوا كثيراً من الاهتمام من قبل صدام. أدرك ديغان، من ثم ما كانوا بحاجة من عناية، وتكريم، ومعاملة حسنة.

سمح ديغان للعلماء بعقد اجتماعاتهم الخاصة داخل المركز، لتعيين ما يفيد البلد من وسائل، ناهيك عن مطالبته بريمر - في نهاية المطاف - ببعث رسائل إلى وزراء الحكومة العراقية؛ بغية دعوتهم إلى الاستفادة من مواهب المركز بصورة مجانية. لم يكن ليفرض على أحد التعامل مع الوزارات، بالنظر إلى طوعية العمل.

تحدث ديغان، في وقت لاحق، بذلك الصدد، قائلاً: «تمثلت إحدى أكبر مشكلات العراق في عدم استماعنا إلى العراقيين، ناهيك عن أن وجودنا في القصر، كما كان صدام، على وجه الاحتمال، قد منع الناس من التفكير باستقلالية وأخذ المبادرة. لم يتجسد الأمر الضروري في تدخلنا بصورة أكبر، بل التقليل من ذلك التدخل».

كان العراق يعج بالميليشيات: عناصر البشمركة الكردية - «من يواجهون الموت» - البالغ عددهم سبعين ألفاً، الموكلون بحماية المناطق الكردية المستقلة في الشمال قبل وقوع الحرب. فيلق بدر؛ التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي يضم عشرات الآلاف من الأعضاء المنتشرين في الجنوب، ناهيك عن ميليشيا حزب الدعوة، وجيش المهدي، التابع لمقتدى الصدر، الذي خاض معارك نظامية مع القوات الأمريكية والشرطة العراقية. تزعم الجلبي، على حد سواء، إحدى الميليشيات، قوات العراق الحر، التي دربت وجهزت في هنغاريا، على نفقة دافع الضرائب الأمريكي.

رغب بريمر في حل الميليشيات جميعها قبل رحيله، بالنظر إلى ما تمثله من خطر على قوات الجيش والشرطة العراقية. تخوف الرجل، حال السماح للأحزاب باستبقاء ميليشياتها - كان لكل من الحزبين الكرديين الرئيسيين، على سبيل المثال، قوات البشمركة الخاصة به- من استغلال تلك القوات في ترويع الخصوم السياسيين.

اتجه بريمر، بذلك الصدد، نحو منسق سياسته الأمنية، دايفيد غومبيرت، مدير المكتب الذي يتبعه ديغان. كان غومبيرت دبلوماسياً مخضرمًا، سبق له العمل في مجلس الأمن القومي، إبان ولاية الرئيس جورج بوش الأب، قبل العمل مع مؤسسة راند للأبحاث. خرج الرجل، ومعاونوه، بخطة انتقالية طموح، عن إعادة دمج الميليشيات؛ بغية حلها. سيعرض على أعضاء الميليشيات، وفق تلك الخطة، عدد من الخيارات: الانضمام إلى الجيش، أو الشرطة، أو الحرس الوطني، أو الحصول على التأهيل المناسب لتولي ما هو غير أممي من وظائف الحكومة، أو التقاعد والحصول على معاش تقاعدي. سيتم تطبيق تلك السياسة على الأشخاص جميعاً، بغض النظر عن ماهية الميليشيات التي ينتمون إليها. إن رفضت إحدى الميليشيات الامتثال للخطة الجديدة، فيمكن أن يتعرض أفرادها للملاحقة القانونية.

اعترض المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والأكراد على الفور. أصر الشيعة على بقاء فيلق بدر لحماية المدن الجنوبية من المتمردين السنة، بينما جادل الأكراد على ضرورة بقاء البشمركة لحماية الشمال، حيث لم ينشر الأمريكيون سوى قليل من القوات. شكك غومبيرت في الأمر بكل الأحوال. تلقى فيلق بدر المال والسلاح من الحكومة الإيرانية، وقد كانت التقارير تشير إلى تورطه في أعمال قتل انتقامية لأعضاء حزب البعث. تملك القلق غومبيرت، على حد سواء، من استخدام قوات البشمركة - حال السماح ببقائها- في طرد العرب من المناطق المتنازع عليها في الشمال.

لم تتوافر الحلول المثالية في العراق، إلا فيما ندر، لتتسم تلك الحقيقة بالإبهام، في كثيرٍ من الأحيان، لساكني مدينة الزمرد.

لم ينبو الشيعة والأكراد التخلي عن ميليشياتهم قبل التأكد من أن العراق أصبح مسالماً ومستقراً، وضمن حقوقهم السياسية، وهو ما يحتاج سنين ليتحقق على

أرض الواقع. عرض المجلس الأعلى للثورة الإسلامية تحويل فيلق بدر إلى منظمة اجتماعية، ذات مكون أمني يهدف إلى حماية مكاتب الحزب والمقدسات الإسلامية في مدينتي النجف وكربلاء، بينما عرض الأكراد وضع قوات البشمركة تحت سيطرة الحكومة الكردية المحلية، عوضاً عن الحزبين السياسيين الرئيسيين. رغب بريمر وغومبيرت، بكل الأحوال، في حل الميليشيات بصورة كاملة.

عمل غومبيرت على صياغة خطة خاصة للتعامل مع ميليشيا البشمركة، تقتضي منح نصف عدد أعضائها مناصب في الحرس الوطني، وتحويل النصف الآخر إلى ثلاث وحدات جديدة، تحت سيطرة وزارة الدفاع، تتمثل في قوة مكافحة الإرهاب، ووحدة الرد السريع، وفرقة «جواله الجبال» لحراسة مناطق الشمال المرتفعة. أخبر القادة الأكراد الرجل بعدم استعدادهم للتخلي عن ميليشيا البشمركة. عمل رجالها على صد هجمات الجيش العراقي، بعد حرب الخليج الثانية، ليؤكدوا استقلالية شمال العراق عن حكم صدام. حارب أولئك، علاوة على ذلك، جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية لتحرير مدينتي كركوك والموصل في الشمال، وقد مثلوا الضمان الوحيد للأكراد في المشهد العراقي الجديد الفوضوي.

أصر غومبيرت على موقفه، بكل الأحوال، ليخبر الأكراد بعدم استعداد بريمر للتسوية فيما يتعلق بحل الميليشيات. دعا الأكراد الرجل إلى الشمال لتوقيع اتفاقه، بعد تحذيره من أنهم يقبلونها «بالمبدأ» لا أكثر. سأل غومبيرت الزعيم الكردي مسعود البرزاني، بينما كان متوجهاً إلى طائرته المروحية، حاملاً الوثيقة الموقعة في يده، عن كيفية ترجمة «جواله الجبال» إلى اللغة الكردية.

تبسم البرزاني، قبل أن يخاطبه قائلاً: «سندعوهم البشمركة».



المنطقة الخضراء، المشهد الثاني عشر

افتراض معظم موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة - بعد نقل وحوش عدي الكاسرة إلى حديقة حيوانات بغداد - أن البشر يمثلون الكائنات الحية الوحيدة في المنطقة الخضراء، باستثناء الكلاب المدربة على اشتمام المتفجرات، والقطط المتنقلة بين المقطورات السكنية. أعلن كبير مستشاري وزارة البيئة، لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، مدينة الزمرد أرضاً خالية من الحياة البرية.

علم أليكس ديغان ما هو أكثر بكل الأحوال. درس الرجل في السابق علم البيولوجية، وقد أمضى ثلاثاً من السنوات في مراقبة الحيوانات في المناطق البرية. ما انفك يراقب محيطه باهتمام، كلما تنقل في أرجاء المنطقة الخضراء، ليشاهد الخفافيش عند بركة السباحة في المساء، وطيور البوم فوق أشجار النخيل، وثعالب الصحراء في زوايا نائية من حديقة القصر. تحدث ديغان، بذلك الصد، قائلاً: «كانت المنطقة الخضراء تعج بالحيوانات البرية الجميلة بالفعل، وقد بدا أن ساكنيها جميعاً يجهلون أمر تلك الحيوانات، كما العديد من الأمور الأخرى».

لحظ «البشريون» الآخرون وجود القطط، وصفارها، تعدو في الحديقة ومعسكرات المقطورات. أطلق الموظفون الأسماء عليها، وداعبوها في أثناء أوقات استراحتهم، ناهيك عن سرقة علب الحليب والجبن، من قاعة الطعام؛ بغية إطعام رفاقهم الجدد. عمد مديرو هالبيرتون، حين اكتشفوا وجود تلك الحيوانات الأليفة بين ظهرانيهم، إلى مطالبة عناصر المارينز، الذين يحرسون القصر، بإطلاق النار عليها مباشرة، منعاً لانتشار الأوبئة.

لم ترق الفكرة لديغان من الناحية العلمية. تحدث، بذلك الصد، قائلاً: «كان خطر انتشار الأوبئة، على الأرجح، محدوداً للغاية، ولم يكن ليقارن بشيء مما تقدمه تلك القطط من قيمة معنوية».

عمد موظفو السلطة، حين تم الإعلان عن أوامر إعدام القطط، إلى إخفاء ما يؤثر منه في المقطورات، والحمامات، والمنازل المطلة على برك السباحة. عمل دايفيد غومبيرت، مستشار بريمر الأمني، على الاحتفاظ بقطة أسماها ميكي في مكتبه داخل القصر. تولى عناصر أمن غومبيرت مهمة مراقبة ميكي؛ لتتمكن، بكل الأحوال، من العبث ببعض الوثائق الحساسة.

قرر قاتلو القطط في هاليرتون، في نهاية المطاف، اللجوء إلى العمال الفلسطينيين، بغية اصطليادها وقتلها. عمد الأخيرون إلى دخول المقطورات السكنية، في أثناء غياب ساكنيها، ليلتقطوا كل ما يصادفونه من القطط.

أخذت إحدى النساء، في إحدى أمسيات حزيران/ يونيو، في العويل أمام مقطورتها. كان من المقرر أن تغادر في غضون يومين، وقد أخذت قطتها إلى أحد الأطباء البيطريين لمنحها بعض الحقن الضرورية للسماح بإدخالها إلى الولايات المتحدة. وجدت المرأة رسالة من فرقة القتل، عند عودتها إلى المقطورة، تعلمها بمصادرة قطتها، بموجب القوانين التي تحظر الاحتفاظ بالحيوانات داخل المقطورات السكنية.

علا صوت المرأة بالنحيب، قائلة: «قد قتلوا هرتي. أكرههم».

